**محاضرات السياسة الخارجية**

يكتسي حقل السياسة الخارجية كمفهوم ومقاربات نظرية استقطاب واهتمام السياسيين ، الباحثين وحتى الاكاديميين ، ذلك ان جل العلوم الاجتماعية كمرحلة أولى وكخطوة مهمة لدراسة أي ظاهرة تتطلب تشخيص دقيق وتعريف شامل لها..[[1]](#footnote-1)،خاصة وان السياسة الخارجية عرفت تطورا ملحوظا لها في الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية ، وذلك من مجرد كونها ظاهرة بسيطة متعلقة بمفهوم الامن، الى ظاهرة متعددة الابعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وتظهر درجة تفاوت هذه الوظائف واختلافها في التأثير من دولة الى اخرى.[[2]](#footnote-2)

* **مفهوم السياسة الخارجية:**

 يعتبر مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم التي لا يوجد حولها اتفاق عند علماء علم السياسة بوجه عام ، وعلم العلاقات الدولية بوجه خاص ، وهذا راجع لاختلاف وتعدد المفكرين وتنوع المرجعيات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة أ ،اذ تمحورت اغلب التعاريف في ثلاث اتجاهات والتي تعتبر الابرز حاول كل منها اعطاء صبغة تعريفية لهذا المفهوم ومن زاوية معينة.

* الاتجاه الاول : عرف السياسة الخارجية من خلال انها سلوك صانع القرار:

يؤكد هذا الاتجاه على صانع القرار ويعطيه اهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأي دولة، من اهم روادها **ريتشارد سنايدر**، الذي تحدث أن سلوك الدولة هو سلوم الاشخاص الذين يعملون باسمها[[3]](#footnote-3).

 وكذلك **هولستي** الذي عرف السياسة الخارجية بأنها "أفعال الدولة اتجاه محيطها الخارجي والظروف المحيطة بعملية صناعة القرارات هي التي تؤدي لاتخاذ هذه الافعال من جانب الدول"[[4]](#footnote-4)

نقد: يعاب على هذا الاتجاه ارتباطه الوثيق بصناع القرار وسلوكياتهم ن فالسياسة الخارجية اشمل من أن تتحكم فيها هذه التوجهات التي يفرضها صناع القرار داخل الدول – سلوك الافراد يمكن ان يكون موجه لا اساسي-.

* الاتجاه الثاني : عرفها على انها مجموعة من البرامج:

يذهب هذا الاتجاه الى تعريف السياسة الخارجية بربطها بالأهداف التي تسعى وتحاول الدول تحقيقها خارج حدودها الاقليمية، ومن رواد هذا الاتجاه نجد كل من بلاوندا ولتون الذي يرى انها : "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة اتجاه دول أو وحدات دولية ... بهدف تحقيق اهداف محددة في اطار المصلحة الوطنية"[[5]](#footnote-5)، كما يعرفها في ذات السياق الاستاذ محمد طه بدوي عندما يقول" برنامج عمل الدول في المجال الخارجي ، والذي يتضمن الاهداف الخارجية التي تسعى هذه الدولة لتحقيقها وتعكس مصالحها الوطنية"[[6]](#footnote-6)، كما يعرفها كذلك " الخطة الاستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عدة اهمها العسكري والدبلوماسي "[[7]](#footnote-7).

**نقد**: هذه التعاريف ارتبطت بالأهداف والمصالح الوطنية ، وهو ما يعاب عليها لان التاريخ في العلاقات الدولية اثبت كما قال المؤرخ الفرنسي دوروزيل أنها هناك مصالح مبطنة وهي خاصة تنطوي تحت المصالح الكبرى ، هذه المصالح الذاتية لا تسعى لخدمة الدولة ككيان وانما خاضعة في كثير من الاحيان الى سلوكيات افراد أو جماعات ذوي عقائد مختلفة واتجاهات ومدارس فكرية متنوعة[[8]](#footnote-8).

* الاتجاه الثالث: عرفها على انها نشاط :

يتبنى هذا التعريف كل المنظرين اللذين ترسخت لديهم أن السياسة الخارجية ماهي الا نشاطات وافعال تقوم بها الدولة وكيفية ممارستها مع غيرها من الدول الاخرى في اطار الظروف التي أثرت عليها سواء كانت داخلية أو خارجية –[[9]](#footnote-9)هناك اهداف رئيسية لكل لدولة خارجيا: المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها، زيادة قوة الدولة" سياسيا، اقتصاديا وعسكريا"، و تطوير المستوى الاقتصادي للدولة بحيث أن تستند الى قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الادنى من الثروة الوطنية[[10]](#footnote-10).

و يرى جورج مودلسكي أن السياسة الخارجية هي" نظام الانشطة التي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الاخرى، ولأقلمه انشطتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات-"[[11]](#footnote-11)، ويذهب مارسيل ميرل في تعريفه الى انها "هي ذلك الجزء النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج ،بمعنى معالجة مشاكل ما وراء الحدود"[[12]](#footnote-12)

مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها

السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.

خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا، وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لاتقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات مابعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي.

المثالية أو الليبرالية

دعت هذه المدرسة وكما يوحي لنا اسمها إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق والتي من شأنها أن تنفع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية، وتعود جذور هذه المدرسة إلى التفكير الذي أتى به (ويدرو ويلسون) Woodrow Wilson وإلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى.

يميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أساس الربح للجميع وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة عبر الوسائل الاقتصادية (وهذا مايسمى بالليبرالية الجديدة) أو عبر المنظمات العالمية والتعاون (وفق مفهوم الليبرالية الكلاسيكية).

يميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أنه لعبة يربح فيها الجميع

الواقعية

أما المدرسة الواقعية فهي على عكس المثالية لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادىء مثالية عالمية بل تتبنى موقفاً يُعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى ولا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر. إن السياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة ولاتدين العدوان على بعض الشعوب ولاتدين حتى الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون (طبيعية) لا بل (مطلوبة) لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية، إن أنصار هذه المدرسة يؤمنون عادة بأن النظام العالمي بمثابة لعبة لاتحقق أي ربح بل يمكن القول بأن الربح الذي تحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تتكبدها دولة أخرى، والعامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية، ويرتبط هذا المفهوم بالنزعة أو الروح التجارية التي تسمى من وجهة نظر اقتصادية (مذهب التجارية).

السياسة الخارجية مبادىء الواقعية السياسية

تؤمن الواقعية السياسية بأن سياسات الدول شأنها شأن المجتمعات عامة تهيمن عليها القوانين الموضوعية التي تمتد جذورها في الطبيعة البشرية، ولكي نطور المجتمع علينا أولاً أن نفهم القوانين التي يعيش وفقها المجتمع، إن هذه القوانين الموضوعية تعمل بطريقتها الخاصة ودون أن تتأثر برغباتنا الخاصة ولذلك عندما نحاول أن نتحداها فإننا سنفشل، ولذلك فإن أنصار المذهب الواقعي يؤمنون بإمكانية التوصل إلى تطبيق نظرية سياسية واقعية تأخذ بعين الاعتبار هذه القوانين الموضوعية وتقوم على أساس موضوعي يعتمد على دعم الفكرة بالبراهين والمنطق بدلاً من الاكتفاء بالتحليل المثالي للأمور المنفصل عن الوقائع والمتأثر بالتفكير المثالي للفرد وبأهوائه وأمنياته الخاصة.

تستند المدرسة الواقعية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة

تمتد جذور القوانين السياسية أساساً إلى أعماق الطبيعة البشرية والطبيعة البشرية لم تتغير منذ ظهور الفلسفة الكلاسيكية الخاصة بالصين أو الهند أو اليونان والتي حاولت جاهدة أن تفهم هذه القوانين التي تحكم الطبيعة البشرية، وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن تحدي كل ما هو قديم وأزلي فقط بهدف التحديث قد لا يكون مفيداً إذ أن ليس كل ما هو قديم سيء بالضرورة، لا بل إن أنصار الواقعية يؤمنون أن نظريتهم التي تعود أصولها إلى القدم قد تعرضت للتمحيص عبر الخبرة والتجربة ولذلك فإنه لا يجب رفض هذه النظرية فقط لأن جذورها تمتد في القدم إذ أن الحاضر لا يتفوق على الماضي بأي وجه من الوجوه.

تدعو النظرية الواقعية إلى فهم الوقائع واستخلاص الحقائق عبر إعمال العقل والفكر لا العاطفة وتستند في فهمها للسياسة الخارجية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة، وتتعامل هذه المدرسة مع السياسة على أنها مجال قائم بذاته وجانب منفصل تماماً عن الجوانب الأخرى كالاقتصاد أو الأخلاقيات أو الديانات، كما تفترض هذه المدرسة أن البواعث التي تحرك أفعال أي سياسي وتفكيره لابد وأنها متمحورة حول مفهوم القوة، وانطلاقاً من هذا الافتراض يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان تتبع وتوقع الخطوات التي خطاها أي سياسي في الماضي والحاضر والتي سيخطوها في المستقبل على الصعيد السياسي.

يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان توقع الخطوات التي خطاها أي سياسي في الماضي والحاضر والتي سيخطوها في المستقبل

النظريات الراديكالية والماركسية

تعتبر هذه المصطلحات عبارات عامة تغطي مجموعة من العلاقات الدولية ذات التوجه اليساري ابتداء من الماركسية التقليدية إلى النظرية النسوية أو البيئوية، وتشترك جميعها في اعتقاد واحد وهو أن النظام العالمي عبارة عن طبقات يتراكب بعضها فوق البعض الآخر وتهيمن الطبقة الأكثر سلطة وقوة على تلك الطبقات الأخرى التي تليها في التركيب الطبقي وتهدف تلك الهيمنة إلى خدمة مصالح الطبقات الأقوى.

النظام العالمي طبقات متراكبة، تهيمن الأكثر سلطة وقوة فيها على التي تليها في التركيب الطبقي

نظرية اللعبة

تختلف تلك النظريات السابقة عن بعضها البعض وفق استخدامها لنظرية اللعبة، في هذه اللعبة يحاول اللاعب إعمال فكره ليتخذ القرار الصحيح أثناء تنافسه مع لاعبين آخرين، ويحاول اللاعب في هذه اللعبة أن يحقق أكبر عدد من الأرباح أو أن يقلل قدر الإمكان من خسائره في ظل ظروف يحيط بها الغموض وتفتقر إلى المعلومات الكاملة، ولذلك يصبح على اللاعب أن يحاول تقدير الاحتمالات وتكهن ما قد يقوم به اللاعب الآخر من أفعال . بالنسبة لأنصار الواقعية فإنهم يعتقدون أن إمكانية الربح في مثل هذه اللعبة تساوي صفر إذ أن مايربحه لاعب ما يقف مقابل ما يخسره لاعب آخر. أي أنه إذا ربح اللاعب الأول خمسة مثلاً فان اللاعب الآخر يخسر خمسة أيضاً وبذلك يصبح الناتج صفراً، ولكن بالنسبة للمدارس الأخرى حيث تعتمد اللعبة أيضاً على لاعبين اثنين تتفاوت الأرباح والخسائر ولا تتساوى على الإطلاق، لا بل يصبح بالإمكان أن يحقق اللاعبان الربح ولا يخسر أي منهما، أي أن اللعبة تحقق في النهاية مبلغاً إيجابياً. وفي بعض الألعاب، قد يخسر الفريقان وفق مبالغ متفاوتة وبدرجات مختلفة. وهذه اللعبة تتضمن عادة أكثر من لاعبين اثنين أو أكثر من فريقين اثنين. وقد أدت نظرية اللعبة هذه إلى نشوء قوى الردع وسباق التسلح اللولبي، وكانت نظرية اللعبة أيضاً الأساس الذي قامت عليه الدراسات حول كيفية تحقيق التعاون بين الدول المتنافسة في عالم فوضوي، ولكن المشكلة الأساسية التي تخلقها هذه النظرية هي أن القرار العقلاني بالنسبة للاعب ما(والذي يعادل دولة ما) قد يتمحور حول الفرار إلى جانب العدو بدلاً من المخاطرة عبر التحالف مع لاعب آخر (أي دولة أخرى)، إن التعامل مع هذه المشكلة قد أصبح مجال الاهتمام الرئيسي للكثير من الدراسات التي كتبت عن الحكومات العالمية والاندماج الإقليمي وحل النزاع.

"نظرية اللعبة" أساس الدراسات المتعلقة بكيفية تحقيق التعاون بين الدول المتنافسة في عالم فوضوي

مأزق السجين

إن المأزق الذي قد يقع به أحد اللاعبين في هذه اللعبة فيسبب له الحيرة هو مايدعى بمأزق السجين حيث يصل اللاعب إلى مرحلة لايحقق فيها أي ناتج ولو كان مجرد الصفر ويمكن تسمية هذه المرحلة "مرحلة اللاصفر"، والفكرة في هذه اللعبة تنطلق من أنه بإمكان كل لاعب أن يربح عندما يتعاون كلاهما، ولكن إن تعاون أحد اللاعبين فقط بينما فرّ اللاعب الآخر إلى صف العدو فإن اللاعب المرتد إلى صفوف الأعداء هو الذي سوف يربح أكثر. ولكن إن فرّ كلاهما إلى صف العدو فإن كليهما سوف يخسران أو قد يحققان ربحاً قليلاً، ولكن هذا الربح القليل يظل أكثر مما قد يحققه الطرف المتعاون والمغدور والذي لايتم تقدير تعاونه من الطرف الآخر، والمشكلة التي قد تنتج عن نظرية مأزق السجين هذه هي أنه في حال كان كل من الطرفين عقلانياً في طريقة صنعه للقرار فإنهما لن يتعاونا مع بعضهما البعض على الإطلاق، إذ أن صنع القرار العقلاني يتم عادة بطريقة تضمن ما هو الأفضل بالنسبة لأحد الطرفين بغض النظر عما يختاره الطرف الآخر، لنفترض مثلاً أن الآخر قد ينحاز إلى صف العدو فيصبح من الأكثر عقلانية بالنسبة إليك أن تضع نفسك إلى جانب العدو أيضاً لكيلا تخسر شيئاً، ولكن إن أنت لم تفعل ذلك فإنك ستتحول إلى سجين من جهة وخاسر في الوقت ذاته.

المشاركة في صياغة السياسة الخارجية تتطلب أن نطوّر فهمنا للعوامل التي تُشكّل العلاقات الدولية

مواضيع مرتبطة بالسياسة الخارجية

إن المشاركة في صياغة السياسة الخارجية في القرن القادم بشكل فعال تتطلب أن نطور فهمنا للعوامل والقضايا التي تساهم في تشكيل العلاقات الدولية في هذا العالم المتغير بسرعة لاحدود لها، والمواضيع المرتبطة بالنظام العالمي يمكن تلخيص بعضها فيما يلي: مفهوم الأمة والسيادة والتحالفات وتوازن القوى ومعنى الدبلوماسية والقانون الدولي واستخدام القوة والردع. كما يجب علينا فهم ردود الفعل إزاء الأزمات العالمية والتهديدات المتزايدة للاتجار بالمخدرات والإرهاب والتخريب الذي يحيق بالبيئة.

**أهمية مقاربات السياسة الخارجية**:

هناك ثلاث مجموعات من المقاربات:

1. المجموعة الأولى من المقاربات ترى بأن نظام السياسة الخارجية هو في الواقع نظام فرعي (SUB-SYSTEM) تابع للنظام الدولي، وعليه فإن السياسة الخارجية ما هي سوى رد فعل نظام فرعي على النظام السياسي الدولي. إن هذه المقاربات هي مقاربات نظمية (SYSTEMS APPROCHES) ولا تهتم بنظام السياسة الخارجية في حد ذاته ولكنها مع ذلك تقدم الوصف والشرح والتنبؤ بطبيعة السلوك السياسي الخارجي، و من أمثلة ذلك أعمال

Morton Kaplan, System and process in international politics. London wiley, 1957

Richard Rosecrance, action and reaction in world politics. Boston, little Brown, 1963.

G. Modelski, agraria and industria : two modèles of the int. System, in Knorr & Verba (eds), the International System. New jersey, 1961.pp.118-143.

كابلن ، روزكرانس، مودلسكي حول النظام الدولي، ودراسات أخرى حول آثار القطبية (Polarity) على مستوى التحليل. يرى هؤلاء الكتاب بأن نظام السياسة الخارجية لا يعد المحدد الرئيسي لسلوك السياسة الخارجية ويذهب بعضهم حتى إلى اعتبار طبيعة السياسة الداخلية غير هامة في السياسة الخارجية (كبلا مثلا ).

لقد وجدت هذه المقاربات نفسها حبيسة النقاش المنهجي الذي يدور حول فكرتها القائلة بأن السياسة الخارجية تحددها طبيعة النظام السياسي الدولي.

1. المجموعة الثانية من المقاربات هي تلك التي تجعل من نظام السياسة الخارجية كمستوى للتحليل، فهي تحاول الربط بين مخرجات سلوك نظام السياسة الخارجية بالمدخلات التي تأتيه من المحيطين الداخلي والخارجي للدولة، إنها تحاول تفسير أسباب سلوك السياسة الخارجية انطلاقا من الفكرة التي ترى ان عمليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تحدث داخل "علبة سوداء" (Black box)، من أمثلة هذا مقاربة Rosenau حول السلوك التكيفي (the adaptation of national societies. New York, Mccaleb- seiler, 1970).

W. Hanrieder, « compatibility and consensus”, American pol sci review,61, 1967, pp 971-82. و هانريدر حول الإجماع

ومختلف الدراسات حول المصلحة الوطنية (مثلا Joseph frankel- the nat. Interest. London, macmi Van, 1970).

وهناك بعض الباحثين الذين يعملون داخل مستوى نظام السياسة الخارجية.

M. Clarc & B. White, An intro to FP Analysis. G.W & A.Hesketh 1981 pp 75-6.

لكنهم لا يعتبرونه "علبة سوداء" بل يستعملونه كدليل لدراسات تطبيقية، الهدف منها تطوير فرضيات يمكن التحقق من صحتها (وإمكانية تطوير نظريات مستقبلا) فيما يخص العلاقات بين أجزاء النظام، إن أهم دراسة في هذا المجال هي تلك التي قام بها Snyder R.C, Bruck, H. and Sapin, B(eds) Foreign policy decision –making.N.Y Free Press, 1962.

وكذلك تلك التي ساهم بها -Brecher,M steinberg B. and Stein J-« A framework for research on foreign policy behavior », journal of conflict Resolution,13, 1969, pp 75-101.

والتي تركز على مصطلح نظام السياسة الخارجية بكل وضوح، مبينة عناصر هذا النظام مانحة توضيحات حول كيفية القيام ببحث علمي باستعمال مصطلحاتها وتصنيفاتها. أمل هؤلاء الكتاب هو أن يكون في مقدور عملية البحث تقديم إطار لجيل من الفرضيات حول طبيعة نظام السياسة الخارجية وسلوك السياسة الخارجية بالرغم من الكم الهائل من الأدوات التجريبية التي يحتاجها البحث، فقد ظهرت إلى الوجود بعض الدراسات التي قامت بذلك مثلا: Brecher, the Foreign policy sys of Israel. Oxford, Ox, univ Press 1972.

والتي تتعرض لامتحان رئيسي وهو قدرتها على إنتاج فرضيات.

1. تتمثل مجموعة ثالثة من المقاربات في النموذج البيروقراطي حيث ركزت هذه المجموعة على جانب واحد من نظام السياسة الخارجية ولجأت إلى بناء نماذج لجزء من النظام وذلك من أجل الوصول إلى بناء معرفة تجريبية حول الجزء من النظام وكذلك حول العلاقات بين مكونات النظام ككل.

وهكذا فالكثير من الباحثين ركزوا على تحليل طبيعة اتخاذ القرار سواء من جانب الإدراكات الفردية (perceptions of individuals)(مثلا: K. Boulding. The image. Ann Arbor, univ. of Michigan press, 1956.)

R. Jervis, perception and misperception in int. Politics. Princeton N.J Princ. Univ. Pr, 1976.

أو صيرورة التوصل إلى القرارات (processes of reaching decisions ) مثل: I. Janis, Victims of groupthink. Boston, hangton mifflin, 1972)

أما البعض الآخر فقد تطرق إلى سيرورة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية من خلال النماذج المختلفة لعنصر اتخاذ القرار داخل النظام، (أهم مثال هو :

G : Allison, The Essence of decision. Boston, Little, Brown, 1971)

بالإضافة إلى الاهتمامات الحديثة بدراسة تطبيق القرارات (implementation of decisions ) مثل : M.Clarke, Foreign pol. Imp problems : and approch

1. حسين بوقارة ، السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل. الجزائر : دار هومة، 2012، ص13. [↑](#footnote-ref-1)
2. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية ( تر: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم).الرياض: مطابع جامعة الملك سعود ،1989، ص:ط. [↑](#footnote-ref-2)
3. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية .ط2. القاهرة: مكتبة النهضة العربي، 1998، ص7. [↑](#footnote-ref-3)
4. K.J.Holsti;International politics, frome work for analysis englewood cliffs:prentice – hall,1972,p2. [↑](#footnote-ref-4)
5. جهاد عودة، محمد عبد العظيم، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات. القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2015، ص47. [↑](#footnote-ref-5)
6. طارق زياد الشرطي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية: عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟. عمان : الوراق للنشر والتوزيع، 2014، ص28. [↑](#footnote-ref-6)
7. محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية. بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971، ص31.. [↑](#footnote-ref-7)
8. خليل حسين ، العلاقات الدولية: النظرية ، الواقع، الاشخاص والقضايا. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص ص:100-102. [↑](#footnote-ref-8)
9. طارق زياد الشرطي، مرجع سابق، ص27. [↑](#footnote-ref-9)
10. جهاد عودة، محمد عبد العظيم، مرجع سابق، ص4. [↑](#footnote-ref-10)
11. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية. عمان :دار زهران، 2015، ص19. [↑](#footnote-ref-11)
12. مارسيل ميرل، السياسة الخارجية( تر:خضرخضر،جريس برس).بيروت [↑](#footnote-ref-12)